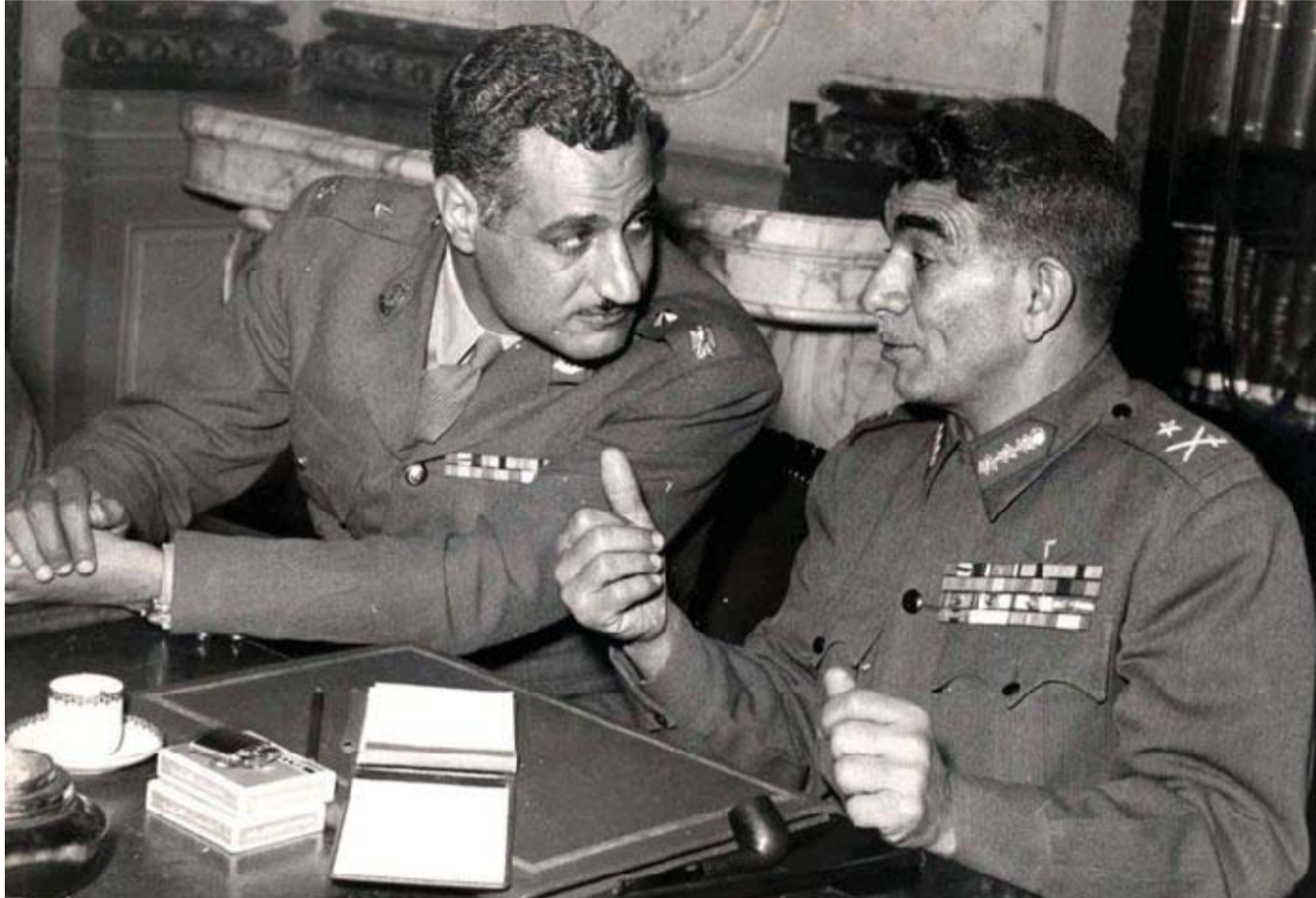


وثيقة نادرة عمرها 66 عاما تكشف: أول رئيس لمصر دكتاتوري

كتاب يضم خطاب أول رؤساء مصر محمد نجيب تبرر الاستبداد وتسييس الدين



أول رؤساء مصر محمد نجيب مع جمال عبدالناصر

حاييم ناحوم (وكانت توجد في مصر وقتها طائفة يهودية مؤثرة)، وفيها شبه رجال الثورة بالفرقة الموسيقية والرئيس نجيب بالقائد صاحب العصا التي تتحرك لتعزف الفرقة أبداع الألحان. وشارك الرئيس نجيب نفسه في استغلال الدين في تعزيز مكانته السياسية، إذ استخدم في خطابه الأول الموجه للشعب باعتباره رئيسا للجمهورية آيات من القرآن وأحاديث نبوية واستشهد بخطبة الخليفة الراشد أبي بكر الصديق.

وكرر رجال الثورة الأسلوب ذاته ليهب جمال عبدالناصر، نائب الرئيس وقتها، مخاطبا ويطلب من الناس ترديد قسم مبايعته للرئيس نجيب قال فيه "اللهم إنا نشهدك وأنت السميع العليم أننا بايعنا الرئيس نجيب رئيسا لجمهورية مصر...".

يكشف الكتاب الارتباط الوثيق بين حركة الضباط الأحرار وجماعة الإخوان المسلمين، فقد كان هناك تحالف بين القوتين اللتين التقيتا على رفض الديمقراطية والتعددية

الغريب أن فاضح لنا الوثيقة مواقف وآراء مناقضة لأعضاء مجلس قيادة الثورة الذين قاموا بعد ذلك بخلع نجيب وتحديد إقامته، فبعد أيام قليلة من تعيين نجيب رئيسا للجمهورية بخطب عبدالكريم عامر عضو مجلس قيادة الثورة وقائد الجيش وقتها في بلدته محيا القائد العظيم الذي استحق محبة الناس فصار أول رئيس منهم ولهم. وخطب صلاح سالم عضو مجلس قيادة الثورة في مدينة المحلة، شمال القاهرة فيقول "البعض كان يرى انتخاب رئيس الجمهورية انتخابا شعبيا وأعتقد ولكنك تعتقدون أن محمد نجيب نجح في أكثر من انتخاب. لقد سار في كل ركن من أركان البلاد والتف حوله ملايين البشر، ولقد سرت اليوم بينكم وتبينت حكم. لذا فإن ذلك أكبر من أي استفتاء وأقوى من انتخاب تدفع فيه الأموال لشراء الذمم والنفس".

وما يمكن استخلاصه أن هذه الوثيقة بمثابة سلاح ذي حدين، حيث تكشف مواقف الرئيس نجيب من الحريات والتعددية والديمقراطية. كما تكشف في الوقت نفسه نفاق ضباط يوليو لرجل شاعت الظروف أن يجعلونه رئيسا لهم، وقالوا فيه مداخ لم تلبث أن انقلبت لعنات عند خلعه وبعد إبعاده عن الحكم.

وتكررت تبريرات نجيب بشأن إعدام الأحزاب في خطابه يوم 23 يناير 1953 قائلا "لقد رأيناها جريمة كبرى أن ندع هذه الحرب الطاحنة بين الأحزاب لتحتن الأمة فعزمتنا أن نضع حدا لها". وفي خطاب آخر بميدان التحرير في وسط القاهرة يوم 6 فبراير واصل نجيب لعن الأحزاب ليقول "لقد كان هم الأحزاب أن تخدع الناس بالكلام المعسول وأن تنيم بطونهم الخاوية وتملا عقولهم بالأكاذيب".

تسييس الدين

يكشف الكتاب الارتباط الوثيق بين حركة الضباط الأحرار وجماعة الإخوان المسلمين، ذلك الارتباط الذي حاول الكثير من المؤرخين نفيه، فقد كان هناك تحالف بين القوتين اللتين التقيتا على رفض الديمقراطية والتعددية، واستمر ذلك التحالف طوال العامين الأولين للحركة.

وليس أدل على الأمر من نشر الوثيقة لزيارة الرئيس محمد نجيب إلى قبر حسن البنا وإلقاء خطاب أمام ضريحه في 12 فبراير 1953. والغريب أن يتحدث نجيب ومعه جمال عبدالناصر خلال الزيارة باللغة نفسها التي يتحدث بها أعضاء جماعة الإخوان، إذ سمي حسن البنا "الشهيد" واعتبر "رجل يعيش لأمة فيهب لها حياته ويحصر فيها آماله، لذا فإن الفجيرة فيه لم تكن فجيرة جماعة ولا فجيرة طائفة، لكنها فجيرة أمة، بل أمم غزى قلوبها جميعا".

كان استخدام الدين واضحا لتجميل صورة الرئيس في عدة مواضع بالكتاب، فبعد قرار إسقاط الملكية وتعيين نجيب كأول رئيس للجمهورية إلى جامع الحسين بهدف استثمار محبة الحسين الطاغية لدى الناس لكسب تأييدهم. والمثير في الأمر أن يخطب في الناس الشيخ أحمد حسن الباقوري وزير الأوقاف وأحد قيادات الإخوان في ذلك الوقت.

تتكسر لعبة تسييس الدين في وثيقة الرئاسة المنسية لتنتشر كلمات رجال الدين في مباركة تولي نجيب الحكم، لتبدأ بكلمة شيخ الأزهر وقتها الشيخ عبداللطيف السبكي، مسبوقة بالآية الكريمة "إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله. يد الله فوق أيديهم فمن تكث فإنما يتكث على نفسه ومن أوفى بما عاهد عليه الله فسيؤتيه أجرا عظيما".

ثم تلتوها كلمة الأئمة بوساب الثاني بمرسك الأقباط في مصر داعيا بحفظ الرئيس المحبوب وصحبه الكرام. وتأتي بعد ذلك كلمة حاخام اليهود

حديث مع صحيفة الأهرام في 9 أغسطس من العام ذاته يقول مهيدا "إننا نحذر ثم نندم ثم يكون لنا شأن آخر". ويكسر من الوثائق والأسرار النادرة، كي تكون الصورة كاملة، والتاريخ وحده الحكم النهائي على الأشخاص.

يؤكد الكتاب أن الرجل لديه ولع شديد بالظهور، فلا يكاد يخلو حدث من وجوده، ولا تتمر مناسبة دون حضوره ليظهر كمبارد وقائد وفاعل، ويلتقط التصاوير وهو يحمل فاسا في عيد الفلاح، ويرتدي ملابس العمال في يوم العمل.

للرجل خطاب في ذكرى الهجرة النبوية أيضا، وآخر في عيد الفطر، وغيره في عيد الأضحى، ورأس السنة، وكان حاضرا بقوة في كل فرصة للحديث والظهور. وفي كل مدينة يمر موكبه ليحجي الجماهير على الطرقات بوقفة تعال كبتل منتصر.

أقوال تعكس أفكارا

رصد الكتاب أقوال وأفكار نجيب الدكتاتورية بعد أيام قليلة من استيلاء الضباط الأحرار على السلطة. ففي 30 يوليو سنة 1952 وبعد أربعة أيام فقط على طرد الملك فاروق من مصر تحدث أمام وفد من الصحافيين والطلبة ليقول "إن التلخص من الغيبان لا يكفي فيه قطع ذيله".

في اليوم التالي مباشرة طلب نجيب في بيان رسمي من الأحزاب القائمة في البلاد أن تعلن برامج محددة للشعب. ثم ترتفع نبرة الدكتاتور داخله لنجدته في

ليس المقصود هنا تشويه الرجل أو محاسبته بأثر رجعي، فهناك متخصصون قادرين على ذلك، لكن المراد قراءة واحدة من الوثائق والأسرار النادرة، كي تكون الصورة كاملة، والتاريخ وحده الحكم النهائي على الأشخاص.

يؤكد الكتاب أن الرجل لديه ولع شديد بالظهور، فلا يكاد يخلو حدث من وجوده، ولا تتمر مناسبة دون حضوره ليظهر كمبارد وقائد وفاعل، ويلتقط التصاوير وهو يحمل فاسا في عيد الفلاح، ويرتدي ملابس العمال في يوم العمل.

للرجل خطاب في ذكرى الهجرة النبوية أيضا، وآخر في عيد الفطر، وغيره في عيد الأضحى، ورأس السنة، وكان حاضرا بقوة في كل فرصة للحديث والظهور. وفي كل مدينة يمر موكبه ليحجي الجماهير على الطرقات بوقفة تعال كبتل منتصر.

الفارق بين البلد والحاكم بنهار في تصور الرجل، فمن يختصمه يختصمه لأنه ضد البلد وأهله، ومن يحبه ويتفق معه فهو أهل للوطنية. يرى الماضي كله بغض، والسابق كله فساد، وتبدأ أفكاره وتصورات كطلبات من الناس، ثم تصبح أوامر والتزامات، وتتحول إلى وعيد وتخويف.

يبود كارها للأحزاب تماما، وهي صورة من صور الانقسام والفرقة، ويؤمن أن الرأي يجب أن يكون واحدا، والصوت واحدا، والقرار واحدا، ما يناقض فكرة الديمقراطية تماما التي راجت عنه.

من هنا تأتي أهمية وثيقة "الكتاب الأول للثورة" الصادر في 22 يوليو سنة 1953 بعد نحو شهر من إعلان الجمهورية واختيار محمد نجيب قائد الحركة كأول رئيس جمهورية لمصر.

جمع الكتاب ضابطا من المقربين لمحمد نجيب يدعى اليزباشي محمود فوزي الوكيل (توفي سنة 1984) بمناسبة مرور عام على حركة يوليو، ورصد فيه كافة خطب وتصريحات وقرارات نجيب باعتبارها استقراء لعهد جديد يعتبره عهد إصلاح وتنمية.

ولما كان ذكر نجيب مجرما بعد تنحيته، حينها جمعت نسخ الكتاب من الأسواق وأعدمت معظمها ونزع اسم نجيب من كتب التاريخ المدرسي ليُستبدل بسلفه جمال عبدالناصر باعتباره أول حاكم مصري وطني منذ الآلاف من السنين، ولم تبق من الكتاب سوى نسخ نادرة بأيدي هواة الأوراق القديمة.

عادة عند موت مثل هؤلاء الهواة، لا يهتم الورثة بمقتنياتهم الورقية، فيبيعونها باعتبارها "روبايكيا" (كلمة تطلق على الأشياء القديمة) بابخس الأثمان، وهكذا وصلتني الوثيقة النادرة من أحد الباعة بسور السيدة زينب للكتب والأوراق القديمة في وسط القاهرة بعد أن اشتراها ضمن "روبايكيا" من ورثة أحد هواة التراث الراحلين.

ذكرتني الواقعة بأحداث مشابهة، من أشهرها ما جرى قبل عشرين عاما عندما عثر الباحث والمؤرخ الراحل صلاح عيسى (1939-2017) بطريفة مشابهة على مشروع دستور محمد، كانت السلطة في مصر تنتوي إصداره سنة 1954 لكنها عدلت عن ذلك خوفا من قيام حياة ديمقراطية، ونشره عيسى في كتاب حمل عنوان "دستور في صندوق القمامة".

وكم من وثائق وأوراق نادرة تختفي لتموت معها حقائق، وتُدفن معها وقائع، وتبدل بفقدانها صور وتتغير تصورات.

أهم ما في نسخة الوثيقة الصادرة سنة 1953، وهي بحالة رثة، أنها ترسم صورة حقيقية معاصرة لشخص محمد نجيب أول الرؤساء، وهي صورة شخص لا يؤمن بالتعددية ولا يقبل الآخر، مثل غالبية العسكريين في ذلك الزمان.

يرى نفسه الأول والأعظم والأكثر والأحكم ويستخدم نظرية المؤامرة دائما لكسب التأييد. هي صورة حاكم يتصور امتلاكه الحق المطلق، والعدل الشام، ويرى أن كل مختلف معه عدو، وهو ليس عدوا له فقط، وإنما للوطن وأهله.

الفارق بين البلد والحاكم بنهار في تصور الرجل، فمن يختصمه يختصمه لأنه ضد البلد وأهله، ومن يحبه ويتفق معه فهو أهل للوطنية. يرى الماضي كله بغض، والسابق كله فساد، وتبدأ أفكاره وتصورات كطلبات من الناس، ثم تصبح أوامر والتزامات، وتتحول إلى وعيد وتخويف.

يبود كارها للأحزاب تماما، وهي صورة من صور الانقسام والفرقة، ويؤمن أن الرأي يجب أن يكون واحدا، والصوت واحدا، والقرار واحدا، ما يناقض فكرة الديمقراطية تماما التي راجت عنه.



مصطفى عبيد كاتب مصري

في عالم السياسة، كل شيء متوقع وكل الاحتمالات واردة، ليس كل ما غادر الحكم ميسود ولا كل من ظل مرغوب، بل على العكس نلاحظ عبر وقائع تاريخية والمستجدات السياسية حجم التعاطف الذي حظي به أغلب من غادر الحكم خاصة في منطقتنا العربية.

من هنا لم يكن غريبا أن يرى البعض إبعاد أحمد بن بلة (1916-2012) أول رئيس جمهورية جزائري على يد رفيقه في الثورة ووزير دفاعه هواري بومدين ردة عن مسار الوطنية، أو ينظر آخرون لتحية الرئيس العراقي الأسبق أحمد حسن البكر (1914-1984) على يد نائبه صدام حسين باعتباره سحقا لمشروع تنموي، فذلك لم يكن صحيحا البتة.

وبالمثل، راجت في مصر، خاصة بين الشباب، خلال السنوات الأخيرة تصورات تلقائية بأن محمد نجيب أول رئيس للجمهورية كان حاكما نموذجيا، ومثلا يحتذى في العدل والحكمة والإصلاح، وأنه كان ينتصر دوما للحريات، ووصل الأمر أن يقرر البعض أنه أهد عن الحكم وحددت إقامته وضيق عليه لأنه كان صاحب مشروع ديمقراطي.

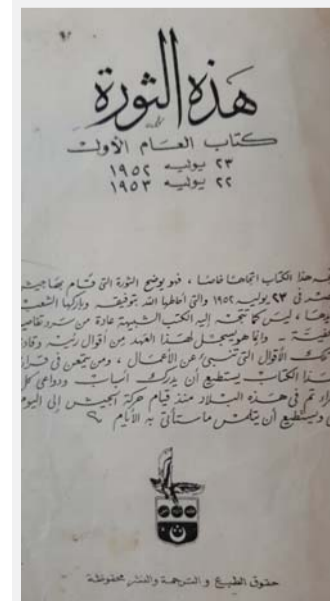
المعروف أن نجيب كان برتبة لواء عند قيام حركة الجيش في 23 يوليو سنة 1952 واعتبره الضباط الأحرار واجهة لثورة، فاختاروه رمزا لثورتهم، ثم رئيسا لمجلس قيادة الثورة، ورئيسا للجمهورية بعد ذلك.

شهادة غير مجروحة

كطبيعة الشوارب الخلاف بين نجيب وجمال عبدالناصر القائد الفعلي للحركة، وتم تنحية الرجل في نوفمبر 1954 وحددت إقامته حتى منتصف السبعينات من القرن الماضي حين سمح له بحرية التحرك، ليكتب مذكراته بعنوان "كلمتي للتاريخ" معتبرا إبعاده عدوانا على الديمقراطية والحريات قبل أن يرحل عن عالمنا في 28 أغسطس سنة 1984.

والفات أنه كان هناك تعاطف شديد مع الرئيس المُنحى المُضطهد من رفاقه، ما دفع البعض إلى أن يطلق عليه "رجل الفرصة الضائعة" باعتباره كان يحمل فكرا وتوجها لتحرير ديمقراطية مصر بعد إسقاط الحكم الملكي فعليا في 26 يوليو 1952 بطرد الملك فاروق الأول، ورسميا في 18 يونيو سنة 1953 بإعلان الجمهورية.

وإذا كانت شهادات المعاصرين تختلف باختلاف مواقف أصحابها، ودرجات مكاسبهم وخسائرهم من مرحلة تاريخية محددة. وإذا كانت آراء المؤرخين اللاحقين تتباين بحسب توجهاتهم السياسية، ما يُضغ الاقتناع المطلق بامر ما، أو الارتكان إلى حكم نهائي تجاه أحد شخصي التاريخ، فإن الوثائق الرسمية تبقى أفضل شاهد، وأصدق راصد لزمان ولى، أو عصر ألق، إذا كانت تتزامن مع الحدث ولا يتصور صانعوها ما جرى لاحقا.



ليس المقصود هنا تشويه محمد نجيب أو محاسبته بأثر رجعي، فهناك متخصصون قادرين على ذلك، لكن المراد قراءة واحدة من الوثائق والأسرار النادرة مثل الوثيقة الصادرة عام 1953، كي تكون الصورة كاملة، والتاريخ وحده الحكم النهائي على الأشخاص.